



التمويل بالقرض

١٤٤٤ هـ

عبدالعزیز بن سعد الدغیث





الدكتور عبدالعزيز الدغيثر

للمحاماة والاستشارات القانونية



السيرة الوظيفية



السيرة الذاتية للدكتور
عبدالعزیز بن سعد الدغیثر

المؤهلات

- دكتوراه من قسم الأنظمة بالمعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى سنة (١٤٣٥-١٤٣٦هـ)
- ماجستير من قسم الأنظمة بالمعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
- بكالوريوس شريعة من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٢٥هـ
- بكالوريوس هندية ميكانيكية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن سنة ١٤١٩هـ

النتاج العلمي



- عمل في وزارة المواصلات وشركة الكهرباء وشركة الاتصالات السعودية، ثم في المجموعة الشرعية لبنك الراجحي.
- محكم معتمد من مركز التحكيم التجاري بالرياض محامي مرخص من وزارة العدل. رقم الترخيص ٣٢/١٣٥، وموثق مرخص.
- عضو تدريس متعاون في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومدرّب متعاون لدى مركز التدريب العدلي التابع لوزارة العدل السعودية سابقاً.
- شارك بصياغة ومراجعة العديد من الأنظمة واللوائح لعدة وزارات مثل وزارة العدل والاقتصاد والتخطيط ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية ومعهد الإدارة العامة ووزارة الصحة ووزارة التعليم ووزارة الإسكان ووزارة التجارة والهيئة العامة للأوقاف.
- شارك بالكتابة بمقالات قانونية واقتصادية وتنموية في صحيفة أرقام الإلكترونية وصحيفة الشرق السعودية.
- ألف العديد من الكتب والبحوث تتجاوز ٢٠٠ بحث قضائي وقانوني قدمت لشركات مالية وجهات قانونية، وساهم بالبحث في العديد من المجالات القانونية والقضائية في عدد من المؤتمرات والمجلات المحكمة.
- شارك في العديد من البرامج التلفزيونية والإذاعية، كما قدم عددًا من المحاضرات والندوات والدورات التدريبية.



بسم الله الرحمن الرحيم



➤ تعريف القرض وحكمه

تعريفه: القرض شرعاً: دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله.

حكمه: القرض جائز بالإجماع، القرض مندوب للمقرض، القرض مباح للمقترض، وليس من المسألة المكروهة

يجوز أخذ الأجرة على الاقتراض للغير، كأن يُقال: اقترض لي مائة ولك عشرة



عن مالك أنه بلغه أن رجلا أتى ابن عمر فقال: يا أبا عبد الرحمن إني أسلفت رجلا سلفا واشترطت عليه أيضا أفضل مما أسلفته؟ فقال ابن عمر: ذلك الربا، قال: فكيف تأمرني؟ قال: السلف على ثلاثة وجوه:

- سلف تريد به وجه الله فلك وجه الله.
- وسلف تريد به وجه صاحبه فليس لك إلا وجهه.
- وسلف أسلفته لتأخذ به خبيثا بطيب.

قال: فكيف تأمرني؟ قال: أرى أن تشق صكك، فإن أعطاك مثل الذي أسلفته قبلته، وإن أعطاك دون الذي أسلفته فأخذته أجرت، وإن أعطاك أفضل مما أسلفته طيبة بها نفسه فذلك شكر شكره لك وهو أجر ما أنظرته. رواه عبدالرزاق برقم 14662.



➤ أركان القرض:

الركن الثالث:
المقرض

الركن الثاني:
العين المقرضة

الركن الأول:
الصيغة

الركن الخامس:
بدل مال القرض

الركن الرابع:
المقترض



الركن الأول: الصيغة



➤ الركن الأول الصيغة:

يصح القرض بلفظه وبلفظ السلف وكل ما أدى معناهما.



وإن قال المقرض: " ملكتك " ولا قرينة على رد بدل، فهبة.

يُملك القرض بقبضه ، ويتم بالقبول

يجوز فتح الحسابات الجارية، وتكيف على أنها قروض على البنك مستحقة للعملاء عند الطلب



يجوز للبنك (المقترض) استثمار أموال أصحاب الحسابات الجارية (المقرضين)، مع ضمان دفعها عند الطلب، دون حق العميل في الأرباح التي يحققها البنك

تعملاء عند الطلب

يوز فتح الحساب



الركن الثاني: محل القرض



➤ الركن الثاني محل القرض:

يشترط معرفة قدر القرض
ووصفه.

ما يصح بيعه من نقد أو عرض
صح قرضه مكيلا كان أو
موزونا أو غيرهما .

يجوز قرض الحيوان.

يجوز قرض المعدودات مثل
الخبز، ورد مثله عددًا بلا وزن،
من غير قصد الزيادة.

لا يصح قرض منفعة، مثل أن
يحصد معه يومًا، ويحصد
معه الآخر يومًا، أو يسكنه
داره، ليسكنه الآخر داره بدلها.

لا يصح قرض دنانير ونحوها
عددًا، إن لم يعرف وزنها، إلا
إن كانت يتعامل بها عددًا
فيجوز، ويرد بدلها عددًا.



الركن الثالث: المقرض

يشترط أن يكون المقرض ممن يصح تبرعه .

لا يقرض ولي يتيم من مال اليتيم إلا لمصلحة اليتيم .

لا يصح أن يقرض ناظر وقف من أموال الوقف إلا لمصلحة الوقف مثل فتح الحسابات الجارية لدى البنوك .



الركن الرابع: المقترض



يكره إقراض
الدلال
لصاحب
الماشية بشرط
أن يبيع ماشيته
عن طريقه.

يجوز إقراض
صاحب الأرض
الفلاح ما يصلح
به الزراعة .

يجوز إقراض
المفلس ليوفي
ما عليه .

يجوز للمقترض
الشراء بالقرض
من مقرضه بلا
شرط.



الركن الخامس: بدل القرض

إن شرط المقرض رد القرض
بعينه لم يصح الشرط.

لا يلزم المقرض رد عين ما
اقترضه؛ للزومه من جهته،
وملكه له ملكاً تاماً بالقبض، ما
لم يفس القابض، ويحجر
عليه، فله الرجوع به، بل يثبت
بدل القرض في ذمة المقرض.

يثبت بدل القرض في ذمة
المقرض حالاً ولو أجله المقرض



إن تعذر رد المثل فُتُرد قيمته
في يوم إعواز المثل في ذمة
المقترض

تغير قيمة القرض المثلي
بالزيادة أو النقصان لا يؤثر
على وجوب سداد مثله ،
فيجب أن يرد المقترض المثل
في المثليات كفلوس غلت أو
رخصت أو كسدت .

يُرد المقترض مثل ما اقترضه
في المثليات .



➤ الركن الخامس: بدل القرض

إن رد المقرض القرض بعينه لزم المقرض قبول المردود:

إن كان مثلياً ، سواء تغير سعره أو لا.

فإذا تغير المثلي بما ينقصه مثل بلل البر أو تعفنه لم يلزم المقرض قبوله.

يجب على مقرض رد مثل قرض من فلوس ، أو مكيل ، أو موزون ، لا صناعة فيه مباحة ، يصح السلم فيه .



الركن الخامس: بدل القرض

إن كان القرض من القيميات ، فيلزم رد قيمته ويجوز رد مثله بتراضي الطرفين.

تكون القيمة في جوهر ونحوه يوم قبضه.

تكون القيمة فيما يصح السلم فيه يوم قرضه .

إن كانت الدراهم أو الدينانير التي وقع القرض عليها مكسرة فيكون سداد القرض بالقيمة وقت ثبوتها في ذمته في يوم القرض وتكون القيمة من غير المال المقرض حتى لا يوقع في الربا.



➤ الركن الخامس: بدل القرض

إن كان القرض مالا ربويا رد قيمته وقت القرض، كأن يقترض خاتم ذهب فيرده خاتم فضة بقيمة خاتم الذهب وقت القرض.

إن كان القرض بفلوس (من غير الذهب والفضة) أو بعملة فمنعت الدولة المعاملة بالدرهم المكسرة أو الفلوس فيكون سداد القرض بالقيمة وقت ثبوتها في ذمته في يوم القرض.

إن أقرض شخص آخر أثمانا فطالبه المقرض بها ببلد آخر لزم سداد القرض بالبلد الآخر، ما لم يكن لحملها مؤونة، ومثل الأثمان ما لا مؤونة لحملها .



➤ الركن الخامس: بدل القرض

يجب في رد قرض في حمله مؤنة، قيمته ببلد القرض ، إن لم تكن قيمته ببلد القرض أكثر، فإن كانت القيمة ببلد القرض أكثر، لزم مثل المثلي .

لا يجبر رب الدين على أخذ قرضه ببلد آخر إلا فيما لا مؤنة لحمله مع أمن البلد والطريق



نوازل معاصرة في القرض



يجوز الاتفاق المسبق بين
المتعاقدين على الإسقاط من
الدين عند تعجيل السداد في
رأي آخر، وعليه:

يجوز أن يتفق الدائن
والمدين على احتساب
مبلغ الحسم في السداد
المبكر بالاسترشاد غير
الملزم بمؤشرات محلية أو
دولية أو الاتفاق على
رسوم إضافية

لا يجوز الاتفاق مسبقا للحط
عن العميل مقابل السداد
المبكر للأقساط في رأي.

لا يصح أن يصالح المقرض
عن قرضه المؤجل ببعض
حالا. واستقرت الفتوى على
جواز ذلك خلافا للمذهب.



يجوز-تحفيزا للمدين على
السداد- أن يلتزم الدائن
بأن يحسم من الدين مبلغا
أو نسبة محددة من كل
قسط يؤديه المدين في وقته

يجب على وكيل الدائن أو
وكيل المدين عند إجراء
سداد مبكر أن يفصح
لموكله عن المبلغ المستحق
أو المخصوم .

يجوز أن يتفق الدائن
والمدين على احتساب مبلغ
الحسم في السداد المبكر
بالاسترشاد غير الملزم
بمؤشرات محلية أو دولية
أو الاتفاق على رسوم
إضافية .



ما غَرِمَهُ الدائن للتحصيل
القرض من المماطل من
أتعاب المحاماة أو غيرها فهو
على المدين المماطل الظالم .

من وجب عليه حق من عين
أو دين، وهو قادر على أدائه
وامتنع منه، فإنه يعاقب حتى
يؤديه .



التعويض عند تأخر المدين في سداد القرض:

إذا وجد ضرر على المقرض: أن الضرر الذي يجوز التعويض عنه ولا يلزم يشمل الضرر المالي الفعلي، وما لحق المضرور من خسارة حقيقية، وما فاتته من كسب مؤكد، ولا يشمل الضرر الأدبي أو المعنوي .

إذا لم يوجد ضرر على المقرض: لا يجوز شرعاً اشتراط التعويض في حالة التأخر عن الأداء .



لا يجوز التحايل على غرامات التأخير، ومن ذلك مد أجل السداد، أو الصلح
بعض .

يجوز اشتراط حلول الأقساط القادمة عند مماطلة المدين، أو الإخلال
بالضمانات والرهنونات، أو اكتشاف أن البيانات التمهيدي منه كانت مضللة، أو
وفاة المدين، أو حل كيانه القانوني .



يجوز اشتراط حلول عدد من الأقساط قبل مواعيده مواعيدها عند تخلف المشتري عن السداد دون عذر معتبر.

إذا أخل المدين بشيء من شروط التسهيلات الممنوحة له، فلا يجوز للبنك أن يزيد عليه في المديونيات القائمة، ويجوز أن يزيد عليه في أرباح أي تعاقد جديد ما دام التعاقد الجديد برضاها.



إذا أخل المدين بشيء من شروط التسهيلات الممنوحة له، فلا يجوز للبنك أن يزيد عليه في المديونيات القائمة، ويجوز أن يزيد عليه في أرباح أي تعاقد جديد ما دام التعاقد الجديد برضاها.

لا يجوز للبنك تمويل العملاء - الذين له عليهم مديونيات متعثرة - باشتراط سداد تلك المديونيات من حصيلة التمويل الجديد، سواء أكان العميل موسرا أم معسرا، وسواء أكان ذلك بطلب من العميل أم من البنك، ويجوز إذا كانت المديونيات من جهة أخرى .



لا يجوز الشرط في عقد
القرض أن يبيعه المقرض
شيئاً، أو يشتري منه ، أو
يؤجره ، أو يستأجر منه ، أو
أن يجمع إلى القرض
مساواة أو مزارعة وقد ثبت
عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه نهى عن سلف
وبيع.

لا يفسد القرض بفساد
الشرط.

يحرم اشتراط كل شرط جر
نفعاً ، كأن يُسكن المقرض
المقرض داره أو يقضيه خيراً
مما اقترضه .



يمكن للبنك التتموي أن
يشترط عقد إجارة مثل
أن تكون دراسة الجدوى
منه بشرط أن تكون
بسعر المثل أو أقل.

يجوز أخذ أجور عن خدمات
القروض على أن يكون ذلك
في حدود النفقات الفعلية .

يجوز شرط المقرض نفعاً
من غير المقرض.

قروض البنوك والصناديق التنموية غير الهادفة للربح مثل
الصندوق الصناعي لها ذات حكم البنوك الأخرى، فلا يجوز أن
تأخذ على القرض أكثر من التكلفة الفعلية للقرض.

حالات المنافع من حيث تمحضها:

إذا كانت المنفعة متمحضة للمقرض، فممنوعة.

إذا كانت متمحضة للمقترض، فجائزة.

إذا كانت المنفعة مشتركة بينهما: فإن كان نفع المقرض أقوى أو كانت منفعة المقرض والمقترض متساوية فإنه يمنع منها، وإن كانت منفعة المقترض أقوى جازت



يجوز أن يقرض صاحب الأرض الفلاح ما يصلح به
الزراعة،

تجوز مسألة السفتجة بأن يقرضه في بلد ليوفيه في بلد آخر ليربح
خطر الطريق، وكذا نظائر السفتجة مما فيه مصلحة ومنفعة
للطرفين، مثل: جواز انتفاع صاحب الحساب الجاري بدفتر
الشيكات وبطاقة الصراف الآلي دون مقابل .



يجوز أن يقرض مالك الأرض
المستأجر أو المزارع في عقد
المزارعة البذور لأن المنفعة
مشتركة .

يجوز للشركة أن تقرض عميلها
بدون ذلك الشرط، وللشركة أن
توثق ذلك برهن.

لا يجوز إقراض الشركة عميلها
مبلغاً من المال مع اشتراطها عليه
أن يتعامل به في الأسهم فقط عن
طريق الشركة وبواسطة دون
غيرها بدخول ذلك على القرض
الذي جرنفعاً.

يصح إقراض المصرف لعميله؛ لغرض أن يمنحه
خطاب ضمان مغطى بأجرة.
ويشترط في ذلك ألا يزيد المصرف عليه في أتعاب
خطاب الضمان لأجل القرض.

يجوز إقراض المفلس ليسدد.



يجوز للبنك الوساطة بين عملاء الحسابات الجارية وجهات أخرى تقدم عروضاً وامتيازات وتخفيضات مباحة، بشرط ألا يقدم البنك أي مبالغ لتلك الجهات مقابل الخدمات .

يجوز للبنك إقراض العميل مبلغاً لشراء عملة أجنبية وتوكيل العميل للبنك في الشراء له بأجر.

يجوز للبنك أن يقرض العميل ليتاجر في العملات، ويأخذ المصرف عمولة على تجارته بشرط ألا تتضمن العمولة بأي صورة فائدة مستترة على القرض المذكور.



يجوز للبنك أن يقرض عميله طالب التمويل
قرضا حسنا إلى حين إنهاء إجراءات التمويل،
بشرط ألا يحسب ربح مدة القرض ضمن
ربحه في عملية التمويل

يجوز الاتفاق على استثمار البنك المتسلم
لحصيلة الاكتتاب لصالحه، وتكون أموال
الاكتتاب قرضا في ذمته لصالح الشركة
المطروحة .

لا تجوز عمولة الارتباط في عقد القرض والتسهيلات .

لا تجوز رسوم التبييت .

يحرم إقراض المصرف لعميله قرضاً بفائدة.

السندات: أوراق مالية يطرحها مصدرها لاقتراض أموال مع التزامه بردها وزيادة فائدة. ولا يجوز التعامل بالسندات مطلقاً، سواء أكان ذلك بالشراء أم البيع أم الوساطة أم الرهن أم الحوالة أم غير ذلك، وهي من الربا المجمع على تحريمه

لا يجوز إيداع الأموال في البنوك الربوية سواء أكانت تعطي فوائد عليها أو لا .

لا يجوز إصدار أو استعمال
البطاقات غير المغطاة التي
تقرض حاملها مبلغاً ثم إذا
تأخر عن مدة السداد، فإن
البنك يأخذ نسبة بسيطة
مقابل التأخير وكلما تأخر
كلما زادت النسبة .

يحرم إصدار البطاقة
الائتمانية إذا كانت تباع
بسعر أكثر من التكلفة
الفعلية لإصدارها .

تعد البطاقات الائتمانية من
قبيل القرض .



الرسوم على السحب النقدي
لا تجوز؛ لأنها زيادة مشروطة
على القرض، وهذا ربا.

لا حرج في التعامل ببطاقة
الائتمان التي يشحنها العميل
بالمبلغ الذي يريد (المغطاة)،
ولا حرج في أخذ الجهة
المصدرة لها عمولة أو رسوم
تجديد في مقابل تقديم هذه
الخدمة.

يجوز أخذ البنك المصدر من
التاجر عمولة على مشتريات
العميل منه، شريطة أن
يكون بيع التاجر بالبطاقة
يمثل السعر الذي يبيع به
بالنقد.

لا يجوز منح المؤسسات حامل البطاقة امتيازات محرمة، كالتأمين التجاري أو دخول الأماكن المحظورة شرعاً

يجوز شراء الذهب أو الفضة أو العملات بالبطاقة المغطاة.



لا يجوز مسألة أقرضني بشرط أن أقرضك وعكسها .

القروض المتبادلة تجوز للحاجة.

تصح جمعيات الموظفين . وجمعية الموظفين لها أصل قديم ويصح اشتراط أكثر من دورة مع اختلاف الترتيب،





يجوز اشتراط عميل البنك أن يتيح له السحب على المكشوف مقابل إيداعه في حسابه الجاري .

يجوز للبنك -للتحوط من انخفاض العملة في المستقبل- إجراء قروض متبادلة بعملات مختلفة دون أخذ فائدة أو إعطائها، شريطة عدم الربط بين القرضين. ويجوز كذلك شراء بضائع أو إبرام أو إبرام عمليات مرابحة بالعملة نفسها .





يمكن للبنوك أن تتعامل مع مراسليها من البنوك في خارج أوداخل المملكة بنفس الطريقة التي تتعامل بها البنوك الإسلامية الأخرى مع مراسليها بحيث تطلب من تلك البنوك المعاملة بالمثل، أي أن تودع تلك البنوك ودائعها لدى الشركة بدون أن تدفع الشركة فوائد عليها والعكس صحيح وفي حالة اضطرار الشركة للتعامل مع بعض البنوك التي لا تقبل إلا التعامل بالفائدة فللبنوك أن تودع لدى هذه البنوك أموالا تتفادى بها دفع فائدة ربوية لهذه البنوك



إذا تقدم عميل بطلب كشف حسابه الجاري بمبلغ محدد على أن يتم تعويض الشركة بمبلغ ضعف المبلغ المكشوف ولنفس فترة الكشف أو بإيداع ما يعادل المبلغ المكشوف لضعف فترة الكشف فهو غير جائز شرعا لأنه قرض جرنفعا وهذا بخلاف ما لو طلبت الشركة من العميل إيداع مبلغ يساوي المبلغ الذي سحبه ولنفس المدة فإن المنفعة مشتركة بين الشركة والعميل وبنفس القدر المتساوي العادل البعيد عن الحيل الربوية".



درءاً لدفع الفائدة بين المنشأة المصرفية ومراسليها فإنه لا مانع من أن تتفق المنشأة مع غيرها من البنوك المراسلة على تغطية ما انكشف من حسابات أحدهما لدى الآخر من دون تقاضي فوائد، "مستند جواز كشف الحسابات بين المؤسسات ومراسليها هو الحاجة العامة، وأن المنفعة الحاصلة من جراء ذلك لا تخص المقرض وحده، بل هي منفعة متماثلة، وأنها ليست من ذات القرض وإنما من الإقدام على التعامل مع من يعاملك، فلا ترد مسألة (أسلفني وأسلفك) .



مسألة أقرضك بشرط أن تقرضني: ➤

يجوز للمصرف الإسلامي في حالة رغبته في التخلص من العملات التي لا يرغب الاحتفاظ بها أن يستخدم الطريقة الثانية وهي

أن يقوم المصرف بإقراض عملة أجنبية أو دولار إلى البنك (أ) لمدة محددة وبدون فائدة، ويقوم المصرف باقتراض دولار أو عملة أجنبية من بنك (أ) المدة السابقة وبدون فائدة".



البرنامج الادخاري له حالان :

إذا كانت الاستثمارات في بنك إسلامي
ومطابقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
ولا تستثمرها الشركة في منتجاتها.

إذا كان ادخارا غير استثماري: فلا يجوز
الاشتراك فيه لأنه قرض بزيادة
مشروطة.

إن تبرع المقرض لمقرضه
قبل وفائه بشيء لم تجر
عادته به قبل القرض لم
يجز.

وكذا لو اقترض منه وقد علم أنه
يزيد في الرد لشهرة سخائه.

إن أعطى المقرض المقرض
هدية بعد وفاء القرض بلا
شرط أو موأطأة، جاز.

إلا أن ينوي المقرض مكافأته على
ذلك الشيء أو احتسابه من دينه
فيجوز للمقرض قبول ما تبرع به
المقرض له من هدية قبل الوفاء

إن رد المقرض أجود مما
اقترضه بلا شرط جاز.



لا يجوز الإقراض والاقتراض بفائدة لأسباب ضريبية

إن استحققت هذه الأموال فوائد للبنوك الإسلامية فعليها أن تحصل هذه الفوائد ولا تدعها لهذه البنوك الربوية لتستفيد منها على أن لا تدخل هذه الفوائد ضمن الذمة المالية للبنوك أي لا تدخل ضمن مواردها وأرباحها وإنما تجنب في حساب خاص يصرف منه على الأعمال الخيرية".



يجوز أخذ جُعل على الاقتراض لأحد بالجاه، لا على الكفالة كأن يُقال: اقترض لي مائة
ولك عشرة.



خلاصة معيار القرض

شروط القرض

1) ينعقد القرض بالإيجاب والقبول بلفظ القرض والسلف،

وبكل ما يؤدي معناهما من قول أو فعل.

2) يشترط في المقرض أهلية التبرع

3) يشترط في المقرض أهلية التصرف

4) يشترط في محل القرض أن يكون مالا متقوما معلوما مثليا

يملك المقرض المال المقرض بالقبض ويثبت مثله في ذمته

الأصل وجوب رد مثل القرض في مكان تسليمه



أحكام المنفعة المشروطة في القرض

- يحرم اشتراط زيادة في القرض للمقترض وهي ربا
- يجوز اشتراط الوفاء في غير بلد القرض

أحكام المنفعة غير المشروطة في القرض

- لا يجوز للمقترض تقديم عين أو بذل منفعة للمقرض
- تجوز الزيادة على القرض

اشتراط الأجل في القرض ولزومه

- يجوز اشتراط الأجل في القرض، فلا يجب الوفاء قبله
- وإذا لم يُشترط الأجل وجب الوفاء عند الطلب



اشتراط العقد في القرض

- لا يجوز اشتراط عقد في عقد القرض

اشتراط الجعل على الاقتراض للغير

- يجوز اشتراط الجعل على الاقتراض للغير على ألا يكون حيلة ربوية

نفقات خدمات القرض

- يجوز للمؤسسة المقرضة أن تأخذ على خدمة القروض ما يعادل مصروفاتها الفعلية المباشرة، ولا يجوز لها أخذ الزيادة عليها
- لا تدخل في المصروفات الفعلية على خدمات القروض المصروفات غير المباشرة



أهم التطبيقات المعاصرة للقرض

الحسابات الجارية

جوائز القرض

حقيقتها أنها قروض

يجوز تقاضي أجر على
الخدمات المُقدّمة
لأصحابها

يجوز بذل الخدمات التي
تتعلق بالوفاء والاستيفاء
لأصحابها بمقابل أو بدون
مقابل

لا يجوز تقديم هدايا أو
ميزات مالية لأصحابها لا
تتعلق بالإيداع و الحساب



أهم التطبيقات المعاصرة للقرض

رسوم السحب النقدي بالبطاقات
الائتمانية من أجهزة الصراف الآلي

هي أجرة عن
خدمة، منفصلة
عن القرض

يجوز تقاضي أجر على
الخدمات المُقدّمة
لأصحابها

ولا يجوز ربطه بالمبلغ
المسحوب ولا بزمان السحب

كشف الحسابات بين
المؤسسة ومراسليها

لا مانع من أن تتفق المؤسسة مع غيرها من البنوك
المراسلة على تغطية ما انكشف من حسابات
أحدهما لدى الآخر من دون تقاضي فوائد



قرارات المجامع ذات الصلة



احتساب التكلفة الفعلية في عقد القرض على المقترض

مجمع الفقه الإسلامي رقم: (13) (1/3)

1. يجوز أخذ أجور عن خدمات القروض على أن يكون ذلك في حدود النفقات الفعلية.
2. كل زيادة على الخدمات الفعلية محرمة لأنها من الربا المحرم شرعاً.



مجمع الفقه الإسلامي رقم: (86) (3/9)

1. الحسابات الجارية قروض مضمونة من البنك .
2. الودائع المصرفية:
 - أ- تدفع لها فوائد: قروض ربوية محرمة
 - ب- تُسَلَّم بعقد استثمار على حصة من الربح: مضاربة، والبنك غير ضامن .
3. الضمان في الحسابات الجارية على المساهمين في البنوك لا المودعون .
4. رهن الودائع جائز، ويكون بإجراء يمنع صاحب الحساب من التصرف فيها مدة الرهن، وإن كان المرتهن هو البنك
نقلها إلى حساب استثمار؛ لئلا يضمنها ولا ينتفع بنماؤها.
5. يجوز الحجز من الحسابات إذا كان متفقاً عليه بين البنك والعميل
6. الأصل في مشروعية التعامل الأمانة والصدق



المنافع الناتجة بسبب عقد القرض

مجمع الفقه الإسلامي رقم: (222) (6/23)

المزايا المصرفية: الحقوق الإضافية التي يمنحها البنك لأصحاب الحسابات الجارية لتشجيعهم على فتح الحسابات فيها.

وهي نوعان:

1. لنفع العميل وحده:

مزايا معنوية: جائزة -أ

مزايا مادية: محرمة، إلا إن كانت لكل عميل جديد مطلقا فتجوز -ب

2. لنفع العميل والبنك:

لها علاقة بعمليات الإيداع والسحب: جائزة -أ

لا علاقة لها بعمليات الإيداع والسحب: محرمة -ب



يقول ابن شاس – رحمه الله –
”أنه متى تمحضت المنفعة للمقترض: جاز، وإن تمحضت
للمقرض؛ منع، لأنه سلف جر نفعها، فإن دارت المنفعة من
الطرفين منع أيضا ما لم تكن ضرورة“



في حاشية الشرواني الشافعي (5/47):
” قوله: كل قرض جر منفعة، أي شرط فيه ما يجر منفعة،
وشمل ذلك شرطاً ينفع المقرض والمقترض معاً فيبطل به
العقد فيما يظهر ... أي بخلاف ما ينفع المقترض وحده ... أو
ينفعهما ولكن نفع المقترض أقوى.



قال الإمام ابن تيمية - رحمه الله - :
”ولكن قد يكون في القروض منفعة للمقرض - كما في
مسألة السفينة - ولهذا كرهها، والصحيح أنها لا تكره؛ لأن
المقترض انتفع بها أيضاً، ففيها منفعة لهما جميعاً إذا
أقرضه“



قال ابن تيمية رحمه الله:
“ إن اشترط المقرض على المستقرض أن يقرضه في بلدة
ويوفيه في غيرها جاز، وهي السفوحة، لأن كليهما منتفع
بهذا القرض، والشارع لا ينهى عما ينتفع به الناس



قال الإمام الترمذي في سننه:
قال إسحاق بن منصور قلت لأحمد ما معنى نهى عن سلف
وبيع قال أن يكون يقرضه قرضاً ثم يبايعه عليه بيعا يزداد عليه
ويحتمل أن يكون يسلف إليه في شيء فيقول إن لم يتهياً
عندك فهو بيع عليك قال إسحاق يعني ابن راهويه كما قال.
وفي مسائل الإمام أحمد وإسحاق للكوسج:
قلت: نهى عن سلف وبيع؟ قال: أن يكون يقرضه قرضاً ثم
يبايعه عليه بيعا يزداد عليه



في الفواكه الدواني للنفاوي (2/132)
“ أو شرط يخل بالثمن كشرط بيع وسلف، ومعنى إخلاله بالثمن
أنه يقتضي إما كثرته إن كان الشرط من المشتري، أو نقصه إن
كان الشرط من البائع فيستفاد من هذا أنه إذا لم يخل بالثمن
بأن باع بثمن المثل لم يمنع منه.



اشتراط عقد بئمن المثل مع القرض

سئل العثيمين رحمه الله:

إذا جاء ليستقرض من شخص فأبى عليه إلا أن يبيعه بيته الذي يساوي مئة وعشرين ألفا بمئة ألف. فيفهم منه أنه لو طلب أن يبيعه البيت بنفس قيمته أنه جائز؟
قال: يحمل على القرض الذي جر نفعاً. وأما إذا جمع عقداً في عقد، وليس فيهما ربا ولا غرر ولا ظلم فهو جائز. لأن الأصل في المعاملات الحل، وعلى من يمنع الدليل.



معلومات الاتصال:

العنوان البريدي

المملكة العربية السعودية، الرياض، طريق الملك عبدالله

عنوان البريد الإلكتروني

Abdulaziz.aldoghaither@gmail.com

رقم الواتساب

05705 20307

تويتر وانستغرام

@Asd_lawfirm



للوصول السريع لحسابات المكتب